

Distr.: Limited
25 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم
المتحدة وتعزيز دور المنظمة
٢٧-١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرر: السيد ديبه ميلوغو (بوركينافاسو)

خامسا - أساليب عمل اللجنة الخاصة وتحديد مواضيع جديدة

ألف - أساليب عمل اللجنة الخاصة

١ - تناولت عدة وفود مسألة أساليب عمل اللجنة الخاصة خلال التبادل العام للآراء الذي دار في الجلستين ٢٩٠ و ٢٩١ اللتين عقدتهما اللجنة الخاصة في ١٩ شباط/فبراير، كما نظر فيها الفريق العامل الجامع في جلسته الثالثة التي عقدها في ٢٥ شباط/فبراير.

٢ - وخلال التبادل العام للآراء، شددت وفودٌ على أهمية مهام اللجنة الخاصة فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين، وتنمية التعاون بين الدول وتعزيز القانون الدولي، فضلا عن الدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة في توضيح أحكام الميثاق وتفسيرها. وشدد عدد من الوفود أيضاً على الدور الرئيسي للجنة الخاصة في المساعدة على تنشيط وتعزيز المنظمة وفي عملية إصلاحها الجارية، وذلك وفقاً لقراري الجمعية العامة ٣٣٤٩ (د-٢٩) و ٣٤٩٩ (د-٣٠). وسلط عددٌ من الوفود الضوء على اعتماد إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية باعتباره أحد الإنجازات الرئيسية التي حققتها اللجنة الخاصة.

٣ - وحثت اللجنة الخاصة على التنفيذ التام للقرار المتعلق بأساليب عملها الذي اتخذ في عام ٢٠٠٦، كما هو مبين في الفقرة ٣ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٠٠٦/٧٣. وشجّع عدد من الوفود اللجنة الخاصة على أن تدرس وتيرة اجتماعاتها ومدتها، وأن تنظر جدياً في الاجتماع مرة كل سنتين أو في تقصير مدة دوراتها. وأعيد أيضاً تأكيد أنه ينبغي استعراض عمل اللجنة الخاصة من أجل كفاءة تقديمها قيمة مضافة، والتقليل قدر الإمكان من التداخل بين الأجهزة التي تنظر في نفس المسائل



أو في مسائل متشابهة، وتلافي إعادة اللجنة الخاصة النظر في بنود سبق أن نظرت فيها هيئات أخرى تابعة للمنظمة أو كانت قيد نظرها. وشجّع على بذل مزيد من الجهود لترشيد عمل اللجنة الخاصة بغية تحسين كفاءتها وإنتاجيتها بسبب منها إعادة النظر في المقترحات التي آل حالها إلى الجمود. وقيل من منظور استشاري أن اللجنة الخاصة يمكن أن تؤدي دوراً أكبر إذا ما حسّنت أساليب عملها وكفاءتها.

٤ - وكرر عددٌ من الوفود القول إن تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة تنفيذاً كاملاً يتوقف على الإرادة السياسية للدول وعلى تنفيذ أساليب عمل اللجنة بالكامل وبفعالية. وأُعرب عن رأي مفاده أن أساليب عمل اللجنة الخاصة ينبغي أن تمتدّي بنهج واقعي إزاء جوهر عملها. ولوحظ أن عمل اللجنة الخاصة ينبغي أن يكون موجهاً في المقام الأول إلى كفالة وفاء الأمم المتحدة بمهدي سيادة القانون والعدالة. وأُعرب عن معارضةٍ لمقترح عقد دورات اللجنة الخاصة كل سنتين. ولوحظ أن أي إصلاح لأساليب عمل اللجنة الخاصة ينبغي أن يكون متوائماً مع النظام الداخلي للجمعية العامة.

٥ - وخلال التبادل العام للآراء وفي الجلسة الثالثة للفريق العامل الجامع، ذهب البعض إلى أنه قد يحسّن التمحيص الدقيق لعدة بنود مدرجة في جدول الأعمال وإلى أن اللجنة الخاصة ينبغي أن تتناول البنود المذكورة بالمناقشة والتحليل الجديين على نحو منفتح وشفاف.

باء - تحديد مواضيع جديدة

٦ - نُظِر في مسألة تحديد مواضيع جديدة أثناء التبادل العام للآراء الذي دار في الجلستين ٢٩٠ و ٢٩١ اللتين عقدتهما اللجنة الخاصة في ١٩ شباط/فبراير، وفي الجلسة الثالثة التي عقدها الفريق العامل الجامع في ٢٥ شباط/فبراير.

٧ - وأثناء التبادل العام للآراء، أشار عددٌ من الوفود إلى المقترحات المقدّمة في الدورات السابقة للجنة الخاصة ودعا إلى النظر في هذه المقترحات بشكل بناء. وذكرت عدة وفود أنه بإمكان اللجنة الخاصة أن تسهم في دراسة المسائل القانونية المتصلة بإصلاح وتنشيط المنظمة وأجهزتها، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بأدوار واختصاصات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأكدت وفودٌ أخرى ضرورة أن تكون المقترحات عملية وغير سياسية، وأن تتجنب تكرار الجهود المبذولة من قبل هيئات أخرى في الأمم المتحدة.

٨ - وفيما يتعلق بالمقترح المتصل بالمادة ٥١ من الميثاق الذي طرحه ممثل المكسيك شفويّاً خلال الدورة السابقة للجنة الخاصة (انظر A/73/33، الفقرة ٨٣)، أُعرب عن التأييد لنظر اللجنة الخاصة في الجوانب الإجرائية للمسألة. ولقي التأييد أيضاً الاقتراح القائل بإمكانية نشر الرسائل الواردة إلى مجلس الأمن بشأن عمليات مكافحة الإرهاب على الموقع الشبكي للمجلس بغية زيادة الشفافية. بيد أن بعض الوفود كره الإعراب عن شكوكه فيما يتعلق بالمقترح، وتساءل عما إذا كانت اللجنة الخاصة المحفل المختص بتناول المسائل المطروحة.

٩ - وفي الجلسة الثالثة للفريق العامل الجامع، كرر ممثل المكسيك الإعراب عن نية بلده تقديم مقترح خطي بشأن تفسير وتطبيق المادة ٥١ من الميثاق، بالاقتراح مع المادة ٢ (٤) منه، لكي تنظر فيه اللجنة الخاصة في المستقبل. ودُكر أن الوثيقة ستتخذ شكل ورقة غير رسمية تعرض مجموعة من المسائل المتعلقة بالجوانب الموضوعية والإجرائية للموضوع، فضلاً عن جوانبه المتصلة بالنشر والشفافية، وأنه سيحري

التفاوض بشأنها بشكل منفتح وشفاف مع جميع الوفود. وفي ضوء الإحاطة التي قدمتها الأمانة العامة عن حالة كل من مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة ومرجع ممارسات مجلس الأمن خلال الدورة الحالية، ارتبى أن من الضروري توسيع إمكانية الاطلاع على معلومات بشأن التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بموجب المادة ٥١ من الميثاق. ولوحظ أن المقترح يندرج ضمن ولاية اللجنة الخاصة واختصاصها على نحو ما حددته الفقرة ٣ (أ) من قرار الجمعية العامة ١١٧/٧٠ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وسُلِّط الضوء كذلك على أن القصد من المقترح ليس إجراء تحليل للرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن بموجب المادة ٥١، بل إجراء تقييم عام لعناصر المادة ٥١ وتطبيقها العملي. وإضافة إلى ذلك، شُدد على أن المقترح ليس مقترحاً سياسياً وإنما هو فني وقانوني بطبيعته، وعلى أنه ليس تكراراً للأعمال أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مجلس الأمن، ولا هو غير متسق معها، وعلى أنه ذو وجهة لكونه يتناول الممارسة الحالية فيما يتعلق بالمادة ٥١.

١٠ - وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بالمقترح المزمع أن تقدّمه المكسيك وعن تأييدها لاتباع عملية شفافة وإشراكية في المناقشات الجارية في الفترة الفاصلة بين الدورات. ولوحظ أن تزايد عدد الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن بموجب المادة ٥١ يثير مسائل قانونية وفنية تثير قلق الدول الأعضاء. وأرجأ عددٌ من الوفود إبداء موقف في هذا الشأن ريثما يُقدّم مقترح خطي ويصدر بجميع اللغات الرسمية. واعتبر بعض الوفود أن اللجنة الخاصة ستكون المحفل المناسب لتناول المسائل التي يطرحها المقترح، بينما كررت وفود أخرى التعبير عن تشككها في ذلك الأمر. وأعرب عن رأي مفاده أن نص المادة ٥١ من الميثاق لا يشوبه غموض وأن أي محاولات تُبذل للتفسير ينبغي ألا تضمّن الحكم عناصر جديدة.

١١ - وفي الجلسة نفسها، اقترح ممثل كوبا دور الجمعية العامة في المنظمة موضوعاً جديداً تنظر فيه اللجنة الخاصة. ولوحظ أن بالإمكان بحث الموضوع الجديد في مناقشة عامة على غرار المناقشة المواضيعية السنوية التي تتناول سبل التسوية السلمية للمنازعات.

١٢ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها لمقترح كوبا، بينما تحفظت وفود أخرى في إبداء موقفها إلى حين تقديم مقترح خطي. وأعرب البعض عن خشيته من أن يؤدي المقترح إلى ازدواجية الجهود في الأمم المتحدة، خاصة في ضوء المناقشات الجارية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة".